اقتصاد

فوق الطاولة

ماذا في حقيبة الجزائري؟

علي هاشم

خلال الأسبوع الماضي فقط، سجل وزير الاقتصاد حضوراً إعلامياً لافتاً يزيد أضعافاً عن ظهوره في أشهر الصيف الأخيرة التي قضاها منصرفاً وغائباً تماماً عن اليوميات القاسية التي يعانيها الاقتصاد الوطني.

لا يسهل توقع الأسباب التي دفعت حامل الحقيبة الأعمق أثراً في يوميات السوريين المعيشية إلى اعتكافه الطويل ذاك، لربما نظر يوماً إلى المرآة فتراءى له أحد ضحايا الشعور بالخذلان جراء الانتقادات المريرة لجوهرته الثمينة –عقلنة الدعم– التي سوقها –بشغف– كممر حتمي لوقف تدهور الاقتصاد الوطني، فقرر التغيب. أو لربما آثر ذلك بعد جولات «كباش» تقليدية ومتوقعة شهدتها أروقة الحكومة حيال مسألة «التلاعب بالدعم» وأبعاده والتمترسات الإيديولوجية المعهودة لمراكز القوى الحكومية والنظرة المختلفة لكل منها إلى خصوصية المجتمع السوري بما فيها «تقديسه للدولة الرعوية»، فكان له أن سجل رفضه بالانسحاب إبان إحدى جلسات «العصف الفكري» تلك!

قد تكون أسباب تغيبه أكثر خفة مما سبق، أو لربما أكثر جدية بكثير، إلا أن ذلك لا يبدل شيئاً حيال ما يعرفه هو تمام المعرفة من أن اعتكافه ذاك زاد من آلام الاقتصاد الوطني بدرجة أو أخرى، إذ وفق نواميس الإدارة الاقتصادية، ونظرا لطبيعة الحقيبة التي أغلقها برقم سري مكتفيا بتسيير الأعمال خلال أشهر غيبته الماضية، كان لحضوره في ساحة الفعل في هذا الوقت بالذات أن يضفي مزيداً من الثقة المطلوبة حيال قدرة الاقتصاد الوطني على التعافي والنهوض، ولو كان الوقت مناسبا لتبادل الانتقادات، لكانت أفكار المرء تداعت حول «خذلانه» للاقتصاد الوطني الذي يعاني تدهوراً مطرداً في ميزان مدفوعاته، بغض النظر عن مشروعية الأسباب التي دعته للاعتكاف لكل هذه المدة.

ها قد طوى وزير الاقتصاد اعتكافته وعاد «هماماً» مفعماً بالإيمان حيال النهوض المترحل للإنتاج كحل وحيد لمعاناتنا الاقتصادية، وهو بذلك بات أكثر شبها بصورته التي كان عليها ساعة ظهوره الأول كوزير للاقتصاد على شاشة التلفزيون الوطني متناولا «محاسن» جوهرته «عقلنة الدعم»، ووفق ذلك، قد يفترض المنطق دعم التوقعات بإعادة الزخم إلى عملية تفعيل الإنتاج، وقبول اليقين الذي انبعث من طريقة تناوله للقضية خلال الاجتماع الأخير مع رئيس اتحاد غرف التجارة.

إلا أن الواقع يؤكد بأن الأمر لن يكون بهذه السهولة، أقله خلال أشهر الشتاء القادمة التي تحمل معها ظروفا موضوعية استثنائية تتزايد معها العوائق التي تعترض تدفق السلع والمتطلبات اللوجستية الأخرى ذات العلاقة بالإنتاج، وبذلك، فقد يكون مكسبنا الوحيد في مجمل الأمر هو «العود الأحمد» المتأخر لوزير الاقتصاد إلى حيث يجب، لا أكثر!

مشروع مؤسسة ضمان القروض في طريقه للصدور تشريعياً

وزير المالية لـ«الوطن»: قروض استثمارية للمشاريع المتوسطة والصغيرة قريباً

محمد راكان مصطفى
علي محمود سليمان
تصوير: طارق السعدوني

كشف وزير المالية إسماعيل إسماعيل أن إحداث مشروع مؤسسة ضمان القروض أصبح في طريقه للصدور تشريعياً بعد أن نوقش في مجلس الوزراء، الذي جاء كنتيجة منطقية كونه لا يمكن لأي قرض أن يمنح من دون حد أدنى من الضمانات وذلك تحت أي ظرف من الظروف.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش مؤتمر المصارف والتأمين يوم أمس أوضح الوزير إسماعيل أن مؤسسة ضمان القروض تعتبر إحدى المؤسسات الداعمة لعمليات الإقراض من المصارف، لأهميتها في ضمان أي من المقترضين كجهة وسيطة بحدود معينة من الضمانات وبملاءة معينة ضمن هذه الظروف.

وبيّن الوزير أن الغاية المقصودة من القروض التشغيلية هو تمويل رأس المال العامل التشغيلي لهذه المشاريع، حتى تبدأ بالانطلاق، كون عجلة الاقتصاد تبدأ بالمشاريع الصغيرة، التي تضررت نتيجة للدمار الممنهج الذي تعرضت له المنشآت الصناعية وحتى الحرفية وأدى إلى خروج هذه المنشآت عن العمل بمكونات كبيرة وأصبحت حالياً تعمل في مناطق مختلفة ومنها أقبية المنازل، لافتاً إلى أن قرار الحكومة منح القروض التشغيلية لهذه الورش، يهدف إلى تشجيعها للقيام بالعمل، مضيفاً: إننا قريباً سنشهد انطلاقة القروض الاستثمارية التي تستهدف أيضاً المشاريع المتوسطة والصغيرة.

منوهاً بأن القرض الاستثماري يتوجه إلى تمويل الأصول بمعنى شراء معدات وتجهيزات وخطوط الإنتاج، على حين إن القروض التشغيلية هدفها تمويل مستلزمات العملية التشغيلية من مواد ومستلزمات إنتاج، معللاً أنه وبسبب الظروف التي يمر بها البلد، ووفق السياسة التي ينتهجها مصرف سورية المركزي، فإنه ليس هناك مصلحة في طرح كتل نقدية كبيرة في السوق لأنها تؤدي إلى زيادة في ارتفاع نسب التضخم، ولهذا السبب تم البدء بطرح هذه القروض الصغيرة حتى يكون هناك إمكانية في ضبط الحركة النقدية في السوق، وعند انتعاش الاقتصاد يمكن العودة إلى منح القروض كافة بمختلف أنوعها وأشكالها.

وأكد أن المصارف الخاصة لم تنقطع ولم يتم توجيهها بإيقاف منح القروض سواء كانت تشغيلية أم متوسطة، وهي مستمرة بمنح القروض وفق ضوابطها الخاصة ونظام عملياتها وحسب المعلومات المتوفرة هناك كثير من المصارف الخاصة منحت قروضاً ضمن الضمانات المطلوبة.

وعما يخص قطاع التأمين أشار إسماعيل في تصريحه لـ«الوطن» إلى أن المشاكل التي يعانيها قطاع التأمين تتمثل في المخاطر الكبيرة التي تحتاج إلى عملية إعادة تأمين والتي بدورها تحتاج إلى مشاركة شركات كبرى عالمية سواء من دول صديقة أم غيرها، ونتيجة للحصار المفروض علينا حرمنا من الاستفادة من خدمات إعادة التأمين لتبقى الإمكانات المالية لشركات التأمين السورية غير كافية، ما دفع بشركات التأمين إلى توزيع الخطر التأميني على القطاعات لحمايتها من تركز الأضرار في قطاع واحد.

لافتاً إلى أن الدول الصديقة لسورية وأهمها روسيا وإيران تعاني فرض العقوبات الاقتصادية عليها، ما يخلق صعوبات لدى أي مصرف لديها يتعامل مع المصارف السورية، ويتم العمل على إيجاد آليات للتواصل وتذليل الصعوبات، مؤكداً أن الدولة كانت وستبقى مهتمة بالجانب الاجتماعي وسوف تستمر في تقديم الدعم الاجتماعي اللازم دائماً سواء للمواد النفطية أم الغذائية فيما يتعلق بالسلع الأساسية لاستهلاك المواطن.

من جانبه أوضح المدير العام لهيئة الإشراف على التأمين عمار آغا أن الهيئة تسعى في العام القادم إلى تفعيل التأمين الصغير تماشياً مع دخل المواطن وإلى تشجيع الشركات للتوسع الجغرافي في المناطق الآمنة وطرح منتجات تأمينية جديدة، تغطي الأزمة وتناسب احتياجات السوق، إضافة إلى إطلاق ماجستير التأمين التخصصي وتقديم محاضرات تأمينية في جامعة دمشق تنفيذاً للبرتوكول الموقع معها، مع استمرار العمل لتحقيق ما لم يتم تحقيقه كاملاً وبشكل خاص المقترحات التي ما زالت قيد الدراسة مع جهات أخرى وصولاً إلى التطبيق الفعلي لها ومنها مجمع الإعادة ومقترحات استثمار أموال شركات التأمين، وقانون التأمين ومحاكم التأمين.

بدوره أشار مدير الإشراف على شركات التأمين في هيئة الإشراف على التأمين الدكتور رافد محمد إلى أن أكثر من ٩٠٪ من استثمارات شركات التأمين السورية حالياً عبارة عن ودائع مصرفية، مشدداً على أهمية أن تكون جميع القنوات الاستثمارية المتاحة لشركات التأمين ضمن الأراضي السورية بما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لافتاً إلى أن الرقم المتاح للاستثمار في شركات التأمين ما بين حقوق مساهمين واحتياطيات يبلغ نحو ٢٠ مليار ليرة سورية.

بدوره أشار مدير إدارة العلاقات العامة في الشركة السورية الكويتية للتأمين معتز أبو شكر إلى أن الأزمة كانت سلاحاً ذا حدين فهي من جهة أخرجت شركات التأمين من عدة محافظات نتيجة للظروف الأمنية فيها، ومن جهة أخرى عززت السعي لدى المواطنين في التعرف إلى ثقافة التأمين والخدمات المقدمة من شركات التأمين، موضحاً بأن السوق أصبحت أصغر للشركات التي عددها لا يتعدى ١٣ شركة تأمين في سورية، على حين نجدها ٤٦ شركة في لبنان مع ملاحظة الفارق الكبير في عدد السكان والمساحة الجغرافية، وهو ما يجعل المنافسة بين شركات التأمين أكثر صعوبة.

يذكر أن فعاليات المؤتمر التخصصي الأول للمصارف والتأمين، قد انطلقت يوم أمس في دمشق بحضور وزيري المالية والعمل وعدد من مديري شركات التأمين والمصارف العامة والخاصة، ويرافق المؤتمر معرض تخصصي.

> **مدير «الإشراف على التأمين»: تفعيل التأمين الصغير تماشياً مع دخل المواطن العام القادم**

٤٧ مشروعاً جديداً على طاولة «الاستثمار السياحي»

وزير السياحة: تضاعف المردود رغم الأزمة وأرباح فنادقنا زادت ٣٠٠٪

وزير التنمية الإدارية: لا استثمار بدون تمويل والمطلوب تأهيل التشريعات والمؤسسات

محمود الصالح

أعلنت وزارة السياحة خلال ملتقى الاستثمار الذي أقيم أمس عن طرح ٤٧ مشروعاً استثمارياً سياحياً في جمع المحافظات السورية والذي حضره حشد كبير من رجال الاقتصاد والمستثمرين السوريين والذي كشف خلاله وزير السياحة بشر يازجي عن زيادة الإقبال على السياحة الدينية خلال العام الحالي وتضاعف المردود السياحي وعلى الرغم من الأزمة تم خلال العام الحالي إعادة تأهيل ٢١٣ منشأة سياحية بكلفة ٩ مليارات ل.س ودخلت الاستثمار السياحي خلال هذا العام ٨٧ منشأة سياحية بكلفة ٤,٥ مليارات ل.س، وتم الترخيص لإقامة ١٧ مشروعاً سياحياً جديداً بكلفة ٤ مليارات ل.س وارتفعت أرباح الفنادق التابعة لوزارة السياحة بنسبة ٣٠٠٪.

وأكد يازجي أن للسياحة اليوم مفهوماً آخر إذ أنها ليست ترفيهية بل هي صناعة خدمات وتعمل الوزارة الآن على تنفيذ خطة السياحة الشعبية في جميع المناطق السورية وأشار إلى أن سوق الاستثمار السياحي لم ولن يغلق على الرغم من كل التحديات الموجودة وأن تنشيط القطاع السياحي سيسهم في تنشيط القطاعات الأخرى وأوضح أن لدى الوزارة الآن أسساً ومعايير موضوعية لطرح مشاريع ومن يتقدم أولاً فله الأفضلية في المشاريع المطروحة.

وأشار على صعيد تمويل المشاريع السياحية إلى التعاون الذي يجري بين الوزارة والمصرف المركزي والمصارف العاملة في سورية وكذلك التنسيق مع وزارتي النفط والكهرباء في موضوع حوامل الطاقة واصفاً قطاع السياحة بالقطاع الإنتاجي المركب الذي يتداخل مع كثير من القطاعات.

من جانبه وزير التنمية الإدارية حسان النوري قال: كلمة استثمار هي معياراً أفقياً لأن الاستثمار يحتاج إلى بنية لتحقيق معايير ليست وزارة السياحة هي المعني الوحيد بالاستثمار السياحي لأن هناك جهات أخرى معنية بذلك كما أن وزارة التنمية الإدارية لا تمتلك وحدها مشروع التنمية الإدارية في سورية لأن هذا المشروع وطني إذاً البنية الاستثمارية يجب أن تتوافر وتكون ناجحة في كل مكان. نريد تفعيل عوامل النجاح ولا يمكن أن يكون هناك استثمار ناجح من دون دعم مالي ويجب العمل على تأهيل المؤسسات المتعلقة بذلك وأيضاً التشريعات الناظمة للاستثمار.

مدير سوق دمشق للأوراق المالية مأمون حمدان كان من المشاركين في الملتقى وقال: سوق دمشق للأوراق المالية لم يتوقف ولا أي جلسة خلال الأزمة لأن لدينا في سورية شعب حي ونوافذ مشرقة ومن خلال عضويتنا في الأسواق الدولية يتساءلون كيف يستمر سوق الأوراق المالية في ظل الحرب، لدينا ٢٤ شركة مساهمة في سوق دمشق للأوراق المالية وجميع المصارف الخاصة مشتركة وهناك ٦ شركات تأمين وشركات في المجال الصناعي والزراعي والإعلامي، والسوق تفتح المجال أمام الجميع من خلال تأسيس شركات مساهمة عامة تتيح الفرصة لكل مواطن يكون شريكاً واقترح حمدان تأسيس شركات سياحية على شكل شركات مساهمة عامة تضمن التمويل وعدم دفع الفوائد ومشاركة شعبية وفصل الملكية عن الإدارة من خلال إدارات خبيرة.

بدوره رئيس اتحاد غرف السياحة محمد رامي مارتيني قال: الحقيقة أن معظم مشاريع إعادة الإعمار ستكون على عاتق القطاع الخاص السياحي لأن هناك أولويات أخرى لدى الحكومة وندرك أن هذا العمل من مهام القطاع الخاص وبين أن وزارة السياحة تتعامل مع الغرف بعقلية الشراكة وأكد أن التمويل ليس هو المشكلة أمام المشاريع السياحية بل هناك قضايا أخرى حيث تتم الآن معالجة عشرات الملفات والتشابكات التي يزيد عمرها على عشرات السنين وبين أن هناك ٤٧ إضبارة لمشاريع جاهزة للاستثمار وتتحمل الوزارة حل أي مشكلة يمكن أن تعترض البدء بهذه المشاريع.

ومن الحضور المستثمر محمد علي وحود قال: أول مشكلة يواجهها المستثمر أن الجهات العامة تعتبر الاستثمار السياحي ترف والحقيقة أنه استثمار اقتصادي بكل ما تعنيه الكلمة.. والمأساة أن هناك بعض مؤسسات الدولة تعمل على قوانين وتعاميم منذ عام ١٩٥٦.

من جانبه ممثل شبكة الآغا خان علي إسماعيل قال: نريد أن نترجم كل ما نقوله إلى أفعال. والاستثمار في الأزمات يجب أن يحسن إدارة التوقعات وكذلك تحديد السقف لذلك ومن الخطأ أن نعطي صورة عن حل المشاكل وهذا سيؤدي إلى الفشل والحل هو مجموعة من الإجراءات نحن نطالب اليوم بالتأمينات الأولية عن بناء سرايا حلب التي تهدمت. هذه العقلية في التعامل لا يمكن أن تساهم في تشجيع الاستثمار.

كيف يتم الحد من التلاعب في المزاد العلني في مشروع قانون «المحاكمات»؟

الوطن

لا تزال جلسات مجلس الشعب مستمرة لمناقشة مشروع القانون الناظم لأصول المحاكمات الجديد حيث تم الاتفاق بين الأعضاء على إقرار ٤٦٠ مادة من مواده التي يصل عددها إلى نحو ٥٠٠ مادة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عضو مجلس الشعب يوسف محمود أسعد أن القانون الجديد يحد من حالات كثيرة كانت تعرقل العمل القضائي ولاسيما فيما يتعلق بوضع إشارات على العقارات واستمرار التأجيل لسنوات، مشيراً إلى أن القانون الجديد أعطى مدة محددة للحجوزات وكذلك الحال بالنسبة للبيع بالمزاد العلني له مدة محددة كل هذه الحالات كانت تسبب التباساً في الماضي، أما اليوم فالقانون أوضح كل الثغرات حيث طرأ التعديل على نحو ٦٠ مادة والشيء المهم في مشروع القانون أنه حد من حالات التلاعب في المزاد العلني الأمر الذي يحدث من قبل مجموعات طائشة تقوم بافتعال أدوار للدخول في المزاد العلني، مبيناً أن الدخول في المزاد يتطلب دفع مبلغ من المال ويعاد بعد المزاد، أما في القانون الجديد: فالمبلغ المدفوع لا يرد نهائياً ويبقى ضمن المحكمة لمنع المجموعات الطائشة من حركات التلاعب على القانون.

وأضاف أسعد: لدينا مجموعة مواد فيها العديد من الثغرات لكن العمل وفق التوجه بتعديل القوانين يعتبر أفضل ما يمكن الوصول إليه بالقضاء بالوقت الحالي.

وبالعودة إلى مشروع القانون نجد أن المواد التي تمت مناقشتها تتعلق بالتنفيذ بحجز المنقول الموجود في يد المدين وبيعه وحجز الإيرادات والأسهم والأسناد والحصص وبيعها والتنبيه بنزع ملكية العقار ووضع اليد عليه وقائمة شروط البيع والاعتراضات على قائمة شروط البيع وإجراءات البيع إضافة إلى قرار الإحالة القطعية ودعوى الاستحقاق الفرعية وبيع العقار وإزالة الشيوع والحبس التنفيذي ومنع السفر والتوكيل بالخصومة والتنصل.

ووضع مشروع القانون قواعد جديدة تتعلق بحجز المركبة ووجوب تقرير احتباسها وقواعد بحجز المتجر غير المسجل في السجل التجاري والحجز عليه قبل الإخطار، وذلك حرصاً على حقوق الدائن الحاجز من تهريب المدين لمثل هذه الأموال المحجوزة.

وفي المادة ٣٤٢ تم رفع القيمة المقدرة للأشياء المطلوب بيعها التي يجب الإعلان عن بيعها بوساطة الصحف من ألفي ليرة سورية إلى مئة ألف ليرة، ومن خمسمئة ليرة سورية إلى خمسين ألف ليرة إذا كان الطلب مقدماً من الدائن أو المدين.

وأكد القانون في مواده على كل شخص يريد الدخول في المزايدة أن يتخذ موطناً مختاراً له وأن يودع مبلغاً يعادل عشر القيمة المقدرة للأشياء المطلوب بيعها ضمانا لجديته في دخول المزاد. أما إذا كان المزاد للمرة الثانية فإن المادة ٣٤٩ أوجبت إيداع ربع القيمة المقدرة وأضاف قاعدة جديدة بإلزام الراسي عليه المزاد الأول والراسي عليهم من المزاودين اللاحقين المتخلفين عن دفع الثمن على وجه التضامن بفرق الثمن إن وجد، وعد ما أودعوه للاشتراك في المزاد من حق الدائن والمدين، ولا يعاد لمودعيها إلا بعد تسديد ثمن البيع والفرق الحاصل فيه، واعتبار القرار الصادر بذلك سنداً تنفيذياً.

كما نص مشروع القانون على أن الحجز تحت يد الغير لا يوقف استحقاق الفوائد المترتبة بذمته لمصلحة المحجوز عليه، إلا في حالة رفع المبلغ المحجوز من التداول لمصلحة الحجز المقرر، كما لو كان الحجز واقعاً تحت يد المصرف الذي يملك المدين المحجوز عليه حساباً مصرفياً دائناً لمصلحته.

وخلافاً لما هو منصوص عليه في القانون الحالي من إجراءات تنفيذية تتعلق بالمزايدة في بيع العقار المنفذ عليه، فإن مشروع القانون قد نص على إجراءات جديدة من شأنها السرعة في إجراءات بيع العقار وسد الثغرات التي كان يستفيد منها المشتركون في المزاد بصورة غير جدية، وهم المعروفون بالمزاودين الطائشين، حيث أكدت هذه المواد على وجوب اتخاذ المشترك بالمزايدة والمحامي الوكيل عنه موطناً مختاراً له، والسعر الذي يرغب البدء فيه بما لا يقل عن القيمة المقدرة، وأن يرفق بطلبه تأميناً لا يقل عن ٥٠ بالمئة من القيمة المقدرة.

الحكومة تدلل الفلاحين: شراء القمح بـ ٧٥ ليرة والشعير بـ ٥٥ !

ميليا عبد اللطيف

قررت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء وضع أرقام تأشيرية إلى سعر الأقماح المستلمة من الإخوة الفلاحين للموسم القادم وذلك بمبلغ قيمته بين ٧٠ و ٧٥ ل.س للكيلو غرام الواحد.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للفلاحين علي حبيب عيسى: إن اللجنة الاقتصادية وافقت على السعر الذي يتراوح ما بين ٧٠ – ٧٥ ل.س للكيلو غرام من القمح للموسم القادم إضافة لوضع أسعار تأشيرية لمادة الشعير تراوحت بين ٥٢ – ٥٥ ل.س للكيلو غرام الواحد للموسم القادم أيضاً، وأضاف عيسى: إن هذه الأسعار جاءت من أجل تشجيع الفلاحين على زراعة المساحات المخطط لها، وقد يطرأ تعديل في الزيادة لهذه الأسعار عند زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج خلال فترة الزراعة والإنتاج.